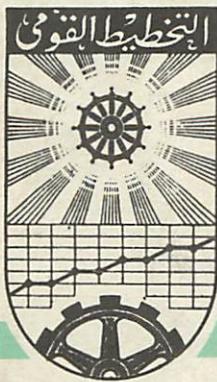


جمهوريّة مصر العربيّة



مَعْهَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ

مذكرة خارجية رقم (١٤٣٩)

بحث

التفاوتات الإقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية

اقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن
الكبيري في مصر

إعداد

دكتورة / علا سليمان الحكيم

يناير ١٩٨٧

المحتويات

الصفحة

١	١ - مقدمة
٣	٢ - استراتيجيات التنمية الأقلية
٤	٢ - ١ استراتيجية الانتشار
٥	٢ - ٢ استراتيجية التركيز
٥	٢ - ٣ استراتيجية الانتشار بطريقة مرکزة
٦	٣ - السياسات القبعة من قبل كل استراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى
٩	٤ - النمو المتوازن والنموا غير المتوازن
١٠	٤ - ١ استراتيجية اقطاب النمو
١١	٤ - ٢ مفهوم قطب النمو
١٣	٤ - ٣ تعاريف المفاهيم المختلفة المتعلقة بقطب النمو
١٤	٤ - ٤ أهمية مفهوم قطب النمو
١٧	٤ - ٥ تعريف الاستقطاب
١٨	٥ - انتشار النمو عن طريق قطب النمو
٢٣	٦ - قطب النمو والدول النامية
٢٦	٧ - الانتقادات التي وجهت لمفهوم قطب النمو
٢٧	٨ - معايير اختيار اقطاب النمو
٢٧	٨ - ١ معيار الميزة النسبية
٢٨	٨ - ٢ معيار الطاقة الاستيعابية للمنطقة
٢٨	٨ - ٣ معيار مدى مساهمة المنطقة في تحقيق اهداف التنمية
٢٨	٨ - ٤ معيار امكانيات النمو
٢٩	٨ - ٥ معيار المضاعف الاقليمي
٣٠	٩ - معايير اختيار الاشطة داخل قطب النمو
٣٢	١٠ - القيود حول نمو اقطاب في مصر
٣٣	١١ - البدائل والسياسات الصادحة لهذه الاستراتيجية

١ - مقدمة

تعانى الدولة النامية - التي تتخذ من التخطيط أسلوباً للتنمية - من ظاهرة النمو غير المتوازن بين الأقاليم المختلفة ، ويمكن ارجاع ذلك الى عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الأقلية^(١) والى اغفال البعد المكانى عند رسم خطط التنمية ، والى عدم فهم دور التخطيط الأقليمي و أهميته . بحيث يعود فشل كثير من خطط التنمية الاقتصادية الى اهمال التخطيط الأقليمي والتركيز على الابعاد الزمنية والقطاعية دون الابعاد المكانية .

وتعانى مصر من العديد من المشاكل نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للتنمية الأقلية . فقد قامت الدولة - لمحدودية الموارد ورغبة في تحقيق اكبر عائد - بتركيز الاستثمارات في عدد محدود من المدن الكبيرة التي تميز بعدد من الميزات التوطينية والنسبية . وقد نجم عن ذلك جذب هذه المدن للأنشطة (وبصفة خاصة الانشطة الصناعية) وللسكان من المناطق المختلفة والتي تعانى من انخفاض الدخل وتدهور مستوى المعيشة ، مما ترتب عليه نمو المدن الكبرى بمعدلات مرتفعة مع استمرار تخلف المناطق الأخرى .

(١) تعنى استراتيجية التنمية الأقلية أساساً بادارة شئون التنمية بالأقاليم وتهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان الأقاليم كما تهدف الى تحقيق التغيرات الهيكيلية الأقلية التي تمكّنا من اظهار قدراتها الكامنة وتحقيق معدلات أعلى من التنمية المستمرة .

وقد أدى عملية التنمية السابقة إلى عدم التوازن الجغرافي بين مناطق الدولة
والى زيادة الفوارق بين الأقاليم .^(١)

ولقد ترتب على هذا الوضع العديد من المشاكل منها على سبيل المثال :

- ١ - الزيادة السكانية السريعة وارتفاع الكثافة وتضخم المدن الكبرى .
- ب - الهجرة المستمرة والغير منظمة إلى هذه المدن الكبرى .
- ج - عدم وصول هذه المدن إلى مستوى من التنمية الاقتصادية يسمح لها باستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وهو ما يطلق عليه بظاهرة التحضر الزائد overurbanization
- د - استقطاب^(٢) هذه المدن للتنمية والمتمثل في تكدس الأنشطة وتركز السكان والناتج عن النمو الحضري غير المتوازن .
- ه - تدهور الخدمات وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الخدمات (التعليمية والصحية ..)

(١) يقصد بالفارق "الفارق غير المبررة" بين الأقاليم . لأن الفارق المبررة هي فوارق توجد فيها الطبيعة والظروف الطبيعية ومن الصعب إلغاؤها (مثل المساحة)، ويقصد بالفارق غير المبررة وجود فوارق في متوسط نصيب الفرد من الخدمات بالمقابل هو التقليل من هذه الفوارق وليس إلغاؤها بالكامل وهذا يتافق مع المنطق الطبيعي للأمور لأن نقطة البداية ليست واحدة بالنسبة لكل المحافظات فيما يتعلق بعملية التنمية ولذلك من الضروري وجود محافظات متقدمة وأخرى متخلفة أو أقل تقدماً كما وأن السياسة الإقليمية قد تتطلب وجود واستمرار هذه الفوارق . فمحدودية الموارد تقتضي من الدولة تكثيف جهود التنمية في بعض المناطق دون الأخرى من أجل تحقيق أعلى معدل للدخل .

(٢) الاستقطاب هو مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة تتمتع بميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكتسبها خاصيتها الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها بحيث يجعلها تتوجه إليها دائماً . وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز في السكان وتكدس في الأنشطة وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وادارية في كل من مركز الاستقطاب وفي المناطق المحيطة به .

علا سليمان الحكيم : اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر : رسالة دكتواره — جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

و - تسلط ^(١) المدن الكبرى على باقى الهيكل الحضري ، واستئثارها بالجزء الاكبر من الاستثمارات مما ترتب عليه اهمال باقى المناطق .

ولذلك فمن الضروري وجود استراتيجية ملائمة يعتمد عليها لتحقيق التنمية وللتغلب على ظاهره الفوارق الاقليمية ولعلاج المشاكل المتعلقة بالبعد المكاني بحيث تحدد هذه الاستراتيجية الاهداف العامة ودور كل اقليم والوسائل والادوات التي تتحقق هذه الاهداف وهو ما يحکمه عدد من العوامل مثل مرحلة التنمية التي وصل اليها المجتمع في خططه والنظام السياسي السائد والهيكل الاقتصادي . فالسياسة الانمائية المرغوبية لا تتحقق بمجرد توزيع المشروعات على المحافظات بل لا بد وان يخضع هذا التوزيع لقواعد استراتيجية العامة للتنمية الاقليمية في الدولة .

يُستهدف البحث تحليل وعرض الاستراتيجيات والسياسات البدئية للتنمية الاقليمية —————
التركيز على استراتيجية اقطاب النمو اعطاء امثلة من مصر وغيرها من الدول ^(٢)

٢- استراتيجيات التنمية الاقليمية

هناك اكثر من استراتيجية يمكن اتباعها لتصحيح اختلالات التوازن في النمو والمحدد الاساس للاختيار هو المهدى القومى الذى تسعى الدولة الى تحقيقه (تعظيم الناتج وتحقيق الفعالية او تحقيق العدالة والساواة بين الاقاليم ^(٣)) . فاذا كان المهدى المنشود هو تحقيق العدالة بين اجزاء الدولة فان الاستراتيجية الواجبة اتباعها تصبح استراتيجية الانشمار فهى تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الدولة ولذلك فهى اكثر عدالة واقل تفادي للضياعات الخارجية ^{Diseconomies} التي تنشأ من زيادة التجمع والتركيز .

(١) التسلط هو سيطرة مركز حضري واحد (او اثنين) على مجموعة من المدن بحيث لا يوجد نظام متوازن لتدرج المدن (نقص في المدن متوسطة الحجم) .

(٢) - لمزيد من التفاصيل انظر :
علا سليمان الحكيم : اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية في مصر . رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد . والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٥

اما اذا كان الهدف هو تحقيق الفعالية الاقتصادية فان الاستراتيجية المقترحة في هذه
الحالة هي استراتيجية التركيز وهيسى تعمل على الاستفادة من وفورات التجمع او ما يطلق
عليه بالوفورات الداخلية Internal Economies ومن الوفورات الخارجية External Economies
اما استراتيجية اقطاب النمو فهى تحقق كل الاهداف السابقة المداله والفعالية.

ويذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات : استراتيجية التركيز واستراتيجية الانتشار واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزه (اقطاب النمو) . وتتجذر الاستراتيجية الأولى نحو التركيز على نمو المدينة المتسلطة (على أساس تحقيق الكفاءة الاقتصادية) . وتفضل الاستراتيجية الثانية انتشار النمو في باقى مناطق الدولة (على أساس تطبيق المساواة والعدالة) . وتجمع الاستراتيجية الثالثة بين مزايا الاستراتيجيتين السابقتين .

٢- استراتيجية الانتشار:

تعتمد هذه الاستراتيجية على توزيع الاستثمارات والسكان والأنشطة على الأقاليم المختلفة سواء تم هذا الانتشار والتوزيع بطريقة متعادلة او غير متعادلة وذلك من اجل احداث درجة من النمو في مختلف الأقاليم . وتحقق هذه الاستراتيجية درجة من العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة .

ومن الصعب تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية نتيجة لمحنة وديانة
مواردها فمن غير الممكن توزيع الموارد على مختلف الأقاليم لأن ذلك لا يضمن خلق تلاقيات
النمو فيها ولا يساعد على جذب انشطة جديدة ، وبالتالي يؤخذ على هذه الاستراتيجية
انها تزيد من نمو الأقاليم النامية أصلا وتزيد من الانحدار النسبي للأقاليم المختلفة مما
يؤدي إلى تفاقم المشكلة التي كانت قائمة أصلا وتنبع بذلك الفجوة بين الأقاليم .

٢- استراتيجية التركيز :

يرى البعض ان استراتيجية التركيز هي انساب الاستراتيجيات بالنسبة للدولة النامية وهي تقوم بتركيز الموارد والجهود في أكبر المدن (عدد محدود واحد أو اثنين على الأكثر) لمسا للمدن الكبرى من مزايا (١) .

ويوجد النقد إلى هذه الاستراتيجية لأنها تركز التنمية في مناطق وتهمل مناطق أخرى قد يكون بها طاقات وموارد يمكن عن طريق توجيه الاستثمارات إليها تحقيق معدل متوقع للنمو .

٣- استراتيجية الانتشار بطريقة مركزية :

تستند هذه الاستراتيجية إلى فكرة اقطاب النمو وفقاً لها يتم اختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بامكانيات للنمو الاقتصادي ويتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ، فهو ينمو ويشع النمو إلى هذه المناطق عن طريق مجموعة الأنشطة القائمة المتكاملة والمتوطنة في القطب والتي تربطها مجموعة من العلاقات الفنية . غير أنه لا بد من وجود مركز نمو قائم أو محتمل لاستقطاب التنمية وللتغلب على ظاهرة التسلط للمراكز الحضرية الكبيرة ، بحيث تعمل هذه الأقطاب على استغلال الونورات الخارجية للتتركز الجغرافي ووفرات الحجم الكبير . ويطلب نجاح الاستراتيجية وجود لمركزية سياسية وادارية وتتوفر فيها كل الأساسية والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق . وفي حالة افتقار الدولة للشروط السابقة لا يتوقع لمثل هذه الاستراتيجية النجاح إلا إذا كانت أقطاب النمو قريبة من المدينة الرئيسية التي بها الحكومة .

وتهدف الاستراتيجيات الثلاث السابقة الى حل مشاكل المدن الكبرى ومن اجل المفاضلة بينها فلابد من معرفة الوسائل التي تستخدمها كل منها لحل هذه المشاكل ومن صلاحيتها وملائمتها لظروف الاقتصاد المصري.

٣ - السياسات المتعددة من قبيل كل استراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى

زيادة التركيز في المدن الكبرى مشكلة تعانى منها معظم الدول النامية. فعادة ما تظهر في المراكز الخدمية الكبيرة في العالم التي تكون غالباً عواصم قومية بها حكومات مركبة، ونتيجة وجود هذه الحكومات تتولد قوى جذب تؤدي إلى توطن كافية الانشطة في هذه المراكز وبذلك تظهر وفورات التجمع وتبدأ بعده ذلك هذه المدن في التوسيع. غير أنه بعد وصول هذه المدن إلى حجم معين (الحجم الأفضل) تبدأ ضياعات التحضر وخاصة ضياعات الانتظار في الظهور الامر الذي يجعلها غير فعالة في تأدية وظائفها وفي تقديم خدمات مناسبة للسكان.

وتحتخدم استراتيجية التركيز لحل المشكلة السابقة عن طريق اللامركزية داخل الأقاليم بانشاء المدن الجديدة التابعة Satellite new towns من اجل تخفيف الضغط عن المدن الكبرى المكتظة بالسكان ومن اجل تنمية الضواحي. وقد انتهت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٦٤ السياسة السابقة عن طريق اقامة مدن جذب عبارة عن ثمانية مدن توافق *Métropoles d'Equilibres* لتخفيف الضغط عن باريس وبالرغم من كبير حجم هذه المدن الا أنها بدت عاجزة عن مواجهة قوى الجذب الباريسية. وابتداً من سنة ١٩٦٥ بدأت تظهر استراتيجية جديدة مختلفة عن البرنامج الفرنسي الشهير *Métropoles d'Equilibres*. وقد اتبعت أسلوب مختلف وهو محاولة العلاج داخل حدود إقليم (باريس) وفقاً له تم إنشاء خمس مدن جديدة في ضواحي باريس *Suburban Periphery* من اجل تحويل العمالقة والسكان والأنشطة بعيداً عن باريس وتخفيف الضغط عنها.

ويرجع انتهاج فرنسا لهذه الاستراتيجية ان برنامج مدن التوازن كان غير كاف وغير كامل ، كما انه اساساً تقدير قوة عوامل التوطن للمدينة المسيطرة ، كما ان التدخل في التفضيل التطوري للمشروعات المختلفة اضر بالاقتصاد الفرنسي ، بالإضافة إلى ان جميع القرارات كانت قرارات مركزية تتخذ في باريس مما اضعف من قاطعيتها . ويطلق على السياسة السابقة الامركورية داخل الاقليم الواحد Intra - Regional Deconcentration وتحاول هذه السياسة ايجاد حلول داخل حدود الاقليم المتضمن للمدن الكبيرة - والتي مستمرة في النمو - وذلك عن طريق وضع نواة داخلها Polynucleation في صورة مدن تابعة لما يقلل من الضياعات الخارجية الناجمة عن التجمع وفي نفس الوقت يستفاد من مزايا هذا التجمع .

اما استراتيجية الانتشار فتستخدم في حالة الرغبة في تحقيق درجة اكبر من المدالة بين الاقاليم بحيث يتم نشر الاستثمارات في المناطق المختلفة مما يشجع المدن الثانوية ويعمل على تنمية الريف والهدف هو تحسين ظروف الريف والمدن من متوسطة وصفيرية الحجم لتقليل الهجرة الى المدن الكبيرة .

ولقد انتهجت انجلترا هذه الاستراتيجية في الثلاثينيات حيث تم اقامه المدن الانجليزية من اجل وقوف تيار الهجرة الى لندن من الاقاليم المختلفة في شمال انجلترا وويلز وتخفيض الضغط عنها . وقد بلغ عدد المدن الجديدة التي شيدت ٢٩ مدينة تتفاوت في حجمها وعدد سكانها (٣٠ الف الى ١٢٠ الف) وكانت تتميز بصغر حجمها حتى الستينيات اما بعد ذلك فقد اتسع حجم المدن الجديدة وانتشر في انجلترا بالقرب من مدنها الكبيرة . وتعتبر التجربة الانجليزية ناجحة لفاء التخطيط وواقعيته ودقة التنفيذ ^(١) كما ان الاجهزة المسئولة عن التنفيذ هيئات حكومية مستقلة .

(١) وزارة التهيئة والدولة للإسكان واصحاح الأراضي : مدينة ٦اكتوبر ، التخطيط الشمالي العام ، الاقتصاد ، ٣ - التهيئة الرابع ، اغسطس ١٩٨٠

اما استراتيجية الانتشار بطريقة مركبة (اقطاب النمو) فهو تعمل اما على تركيز الاستثمارات في اكثر المدن اتساعا وهو ما يطلق عليه القطب المضاد او تعمل على توزيع الاستثمارات في عدد مختار من المناطق (اقطاب النمو) التي تتميز بمعيّنات تؤهلها للنمو بحيث تنمو وتشع التنمية فيما حولها . وبذلك تتمكن هذه الاقطاب من جذب السكان والأنشطة من المدينة المركزية مما يخفف عنها الضغط بالإضافة إلى أنها تحقق تنمية متوازنة لل الاقتصاد القومي في المدى الطويل .

- ومن الأمثلة الواضحة التي طبّقت فكرة القطب المضاد : في اسلام آباد (نور والبندي) وفي نيو دلهي (دلهي) وفي بومباي الجديدة (بومباي) وزيودي جنيررو (بوينس ايرس) كما ان ايطاليا تعتبر من الأمثلة الواضحة التي طبّقت استراتيجية اقطاب النمو على السياسة التنموية للإقليم المختلفة وخاصة في ال Mezzogiorno في جنوب ايطاليا ⁽¹⁾ . فقد عانت ايطاليا من وجود فوارق في النمو بين الشمال والجنوب ، ولتصحيح هذا الاختلال لجأت الحكومة الى هذه الاستراتيجية غير أنها لم تتحقق النتائج المرجوة منها فقد عملت على زيادة الاختلال الذي كان قائما من قبل بين الشمال والجنوب ويرجع ذلك لأسباب التالية :-
- كبر عدد مناطق ونسوء النمو المختاره .
 - عدم وجود أي نوع من الترابط بين السياسات ، كما ان التطبيق تم بطريقة تلقائية غير مخططة .
 - ضعف النقابات العمالية .
 - اثر القوى الاجتماعية والسياسية وخاصة جماعات المافيا
 - اتخاذ جميع القرارات في الوزارات المركزية وفي لجنة ال Mezzogiorno
 - البطء الشديد والبيروقراطية في اتخاذ القرارات .

ويهتم هذا البحث اساسا بدراسة اقطاب النمو كاستراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر، وكما يهدى بالمعرفة مدى ملائمة هذه الاستراتيجية لواقع مصر وكيف يمكن استخدامها لحل مشاكلنا الاقليمية ومدى امكانية تطبيقها لخدمة الاقتصاد المصري ولعلاج النمو غير المتوازن ولعلاج مشاكل المدن الكبرى في مصر وفي ايجاد مناطق جذب جديدة تخفف من الضغط عن هذه المدن وفي نفس الوقت تنمو وتتنمي المناطق المحيطة بها.

وقد تساعد مثل هذه الدراسة في ترشيد اختيار انساب الاستراتيجيات الواقعية مصر حتى لا يكون هذا الاختيار جامداً، وحيث ان كل دولة تسعى الى تحقيق عدده من الاهداف فمن غير المتوقع وجود استراتيجية واحدة، تعتبر افضل الاستراتيجيات جميعاً، وفي نفس الوقت تكون قادرة على تحقيق كل الاهداف المرغوبة، فكما ان لكل استراتيجية مزايا وفوائد فان لكل منها حدود ومحددات.

ولابد من الاشارة الى انه وان كانت هذه الدراسة تتطلب اساسا على فهم اقطاب النمو فان ذلك لا يمتنى بالضرورة انها افضل الاستراتيجيات الواجب تطبيقها.

٤ - النمو المتوازن والنمو غير المتوازن :

اشار كثير من الباحثين المبدىء من التساؤلات حول الكيفية التي تتم بها عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية وكيفية الاسراع بها. هل تتم عن طريق النمو المتوازن لمختلف القطاعات او الانشطة او عن طريق النمو غير المتوازن لبعضها بحيث يمكنها قيادة عملية التنمية.

ويعتمد مفهوم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن على فكرة الدفعـة القومية التي تدفع الاقتصاد من مرحلة التخلف الى صدارـة النـمو الذـاتـي. ويرى انصار النـمو المتوازن ان الدول النامية تعانى من مشكلة انخفاضـالـحـافـزـعـلىـالـاستـثـمارـلـضـيقـنـطـاقـالـسـوقـ،ـوـالـنـموـالمـتوازنـ.

يحقق توسيع حجم السوق لانه يترتب على انشاء المدید من الصناعات المتزامنة توسيع نطاقه حيث تخلق كل صناعة سوقا للصناعات الالخرى للافاده من الوفرات الخارجية . الا انه يوجه نقد الى مفهوم النمو المتوازن وهو ان الدول النامية تفتقر للوارد الازمة لعملية التنمية على النحو الذى تستوجبه هذه الطريقة لتحقيق النمو المتزامن لمدد كبير من القطاعات او الانشطة فى آن واحد . فهذه الدول فى حاجة الى دفعه قوية لعملية التنمية ولذلك تركيز الجهود الانحائية فى عدد محدود من القطاعات او الانشطة التي تميز بالتفوق على غيرها . ويأخذ النمو الاقتصادى شكل تقدم ونمو بعض القطاعات وانشطة الاقتصاد وحيادتها لعملية النمو بحيث يترتب على انشائها جذب ونمو باقى القطاعات او الانشطة على اساس العلاقات الفنية التي تربطها ببعضها . وبهذه الصورة يتم تحقيق الاستفادة القصوى من الوفرات الداخلية والخارجية .

ويعتبر بيرو وهير شمان من الرواد الذين تبنوا فكرة النمو غير المتوازن^(١) وتركيز الاستثمارات فى عدد محدود من القطاعات القائدة التي تبدأ بها عملية التنمية .

٤ - ١ استراتيجية اقطاب النمو :

تعتمد استراتيجية اقطاب النمو على فكرة النمو غير المتوازن . وبيرو أول من استخدم مفهوم قطب النمو للدلالة على النمو غير المتوازن في الاقتصاد القومي . فقد لاحظ ان النمو لا يظهر في كل مكان وفي وقت واحد ولكن يظهر في نقاط او اقطاب نمو بكلافات متنوعة وينتشر خلال قنوات متفرعة لها تأثير مختلف على الاقتصاد القومي ككل . وبذلك تكون عملية النمو بين الاقاليم دائما غير متوازنة بالمعنى الجغرافي .

A.O. Hirschman : "Stratégie du Développement Economique" Editions ouvrières, Paris, 1964 p. 11

(١)

F.Perroux: "Note Sur la notion des Pôles de Croissance" Economie Appliquée, 1955

(٢)

Growth Pole Concept

٤-١-١ مفهوم قطب النمو

عرف بيرو قطب النمو على انه مجموعة من الانشطة تولد نموا ديناميكيا في الاقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية (العلاقات الامامية والخلفية) ^(٢) بينها وبين الصناعة او النشاط القائد Leading Industry . والصناعة او النشاط القائد هو النشاط الذي ينمو اسرع من باقى الصناعات او الانشطة وله بعض الخصائص المميزة تكنولوجيا متقدمة ، قدرة على توليد ونقل الاختراعات والابتكارات ، مرونة دخل مرتفعة ، قدرة على توليد نمو مستمر ومتصل في انشطة مرتقبة به وفي المجال المحيط به من خلال العلاقات الامامية والخلفية . ^(٢)

(١) يكون لصناعة او نشاط معين علاقات او تأثيرات امامية forward effects عندما يكون معدل المدخل الوسيطة المتولدة من الصناعات (او الانشطة) الـ خنزى بالنسبة لاجمالى الانتاج مرتفعا . وفي هذه الحالة تتحكم هذه الصناعة في المدخلات المتولدة من الصناعات الاخرى السابقة لها ، اي انها تولد قوى توسيعية وانكماسية في هذه الصناعة تبعا لمسار نموها . ويكون لصناعة او نشاط يمنى علاقات او تأثيرات خلفية backward effects عندما يكون معدل المخرجات من السلع الوسيطة التي تستخدم في صناعات اخرى مرتفعا بالنسبة للطلب الاجمالى وبالتالي فهن قادرة على توليد توسيع في هذه الصناعات عن طريق نقل الابتكارات اليها .

J.Boudeville : "Aménagement du Territoire et Polarization" Génin,
1972 , P. 152

(٢) لقد استخدمت عدة كلمات لدلالة على معنى النشاط القائد فقد استخدم بيرو لفظ Industrie Cle' , Industrie Motrice صناعة محركة على النمو للدلالة على نفس المعنى السابق ، هذا بالإضافة الى العديد من المصادرات التي استخدمها Propulsive Industry ، Key (Industry) ، Leading, Stimulant ، نفس المعنى السابق على نفس المعنى السابق مثل

وأكدت السالفالية العظمى من الكتاب والباحثين على ضرورة وجود نشاط وحث على النمو Propulsive Industry ومرتبط بعلاقات فنية مع الصناعات الأخرى بحيث ان نمoe يؤدي إلى انتشار النمو إلى باقى الانشطة.

وقد اعتمد بيرو على فكرة النشاط القائد والمجمعات الصناعية^(١) والأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية في محاولة لشرح عملية إنشاء اقطاب النمو ولذلك حدد تحليله بالحيز الاقتصادي . الا أنه بعد ذلك أخذ البعد المكانى فى الاعتبار وادخل الترکيز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية . ويوضح مما سبق أن مفهوم قطب النمو يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:-

١ - العلاقة الداخلية بين مختلف الأنشطة : فقطب النمو هو عبارة عن تكامل مجموعة من الأنشطة التي تربطها مجموعة من العلاقات الفنية .

٢ - عمل الضاعف الإقليمي .

٣ - الترکيز الجغرافي : فأساس تكوين قطب النمو يتصل في تكامل وتركيز مجموعة من الأنشطة في حيز محدد

ولقد حدث كثير من الخلط حول مفهوم قطب النمو لأنه يستخدم للدلالة على ممان مختلفة : قطب النمو في الحيز الاقتصادي وقطب النمو في الحيز الجغرافي . حتى عند الحديث عن قطب النمو في الحيز الجغرافي قد يحدث بعض الخلط . فهناك قطب نمو

(١) المجمع الصناعي Industrial Complex : هو تجمع مجموعة من الأنشطة في شكل عشوائي حول نواة من الأنشطة لها قوة اشعاع مرتفعة وقدرة على نقل دفعات النمو من خلال العلاقات الامامية والخلفية . وفي هذا المجمع يؤدي توسيع أحد هذه الأنشطة إلى عملية نمو يحققها ضاعف مركب عال جدا (اثار ضاعف الطلب النهائي + اثار مموج الاستثمار) .